لما سبق وكذا الحال في التركيب قوله والنون فيه مساهلة اذ العلة بمجموع الالف والنون قوله
منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف او منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت
مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد
الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل بحذف موصوف اي نون
زايدة او خبر مبتدا محذوف اي هي زايدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى ويمنع النون الخ
وذلك لان قوله عدل الخ تعداد لموانع الصرف لانه خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل
عن تسع او بيان لها فالعامل هو النحو المفهوم من المقام من غير تقدير في نظم الكلام قيل
يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله
الالف الخ الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من الضمير المستتر
في زايدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة قوله ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين بين ما
اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزايد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على
الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر العلل
الخ من فن التعريف بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او
من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا التكثير
الفعل قوله او القول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع او ليس في كلام الناظم
ذكر العلل مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المص بناء على ما ذكرناه
قوله وقال بعضهم انه اثنان لعله اراد ضم الشرو الاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل
من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها
لا يتناول نحو افكل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب
هناك تكلفا لا معنى له فلا فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل
في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهي كل الف ليست للتانيث زيدت
في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع
من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة
وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المص لم يعتبرها لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف
الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث
من الالف والنون الزايدتين قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر
وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا
المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم
يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين

وما يقوم

وما يقوم مقامهما صرف عن المساق الى الفهم قوله ان لا كسر ولا تنوين انما ذكر الكسر هنا
مع ان انتفائها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب
ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا
اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية
الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح لانها لا ينحصر فيما ذكر كون
الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها او لم يعلم وجهه قوله فاذا وقع في اسم علتان الخ
ولم يقتنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست
من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء
بسبب هذا الفعل خفي ولم تكف واحدة الا اذا قامت مقام اثنين قوله فيشبه الفعل اعلم
ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا اشابه الاسم الفعل في تمام معناه كا
في اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله واذا اشابهه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه
كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل
الاسم واذا اشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل
في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع لها علامة الاعراب وهو التنوين
ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا قوله فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة
الى ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المص الامرين في الايضاح وقال الشيخ
الرضي الى الثاني نعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر
التنوين لان التنوين تحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا
النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل وقال المص انما يتبعه لان الكسر يلازم
التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض
انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام
والاضافة لم يثبت الكسر لان وجود العوض وجود المعوض قوله لان العدل فرع المعدول عنه
لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به
قوله لانك تقول قايم الخ فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا في المعنى
هكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث طار على قايم مطلقا لا على قايم من حيث هو مجرد عن التاء
والمذكر بهو هذا لا ذاك فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية ايستاده
من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار
على التذكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما تعرفه كان مجهولا
لنا كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا عليه منهم